إدارة المخاطر

المحاضرة الأولى

إعداد: أ. زين العابدين عبد الحميد

محتويات المحاضرة:

مقدمة

أولاً: مفهوم المخاطر وتعريفها

ثانياً: أسباب حدوث المخاطر المالية:

ثالثاً: أنواع المخاطر:

١-حسب طبيعة النشاط

٢-حسب مصدر النشاط

رابعاً: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

خامساً: أنواع المخاطر المصرفية

مقدمة:

لم تعُد المخاطر قيداً على الأعمال بل أصبحت مصدراً هاماً من مصادر الميزة التنافسية، حيث باتت المخاطر جزءاً هاماً من بيئة الأعمال بصورة عامة، فبدون مخاطر لا يوجد أرباح، وبالمقابل إن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر المؤسسات بالفشل والإفلاس، وينعكس هذا التهديد على سمعة المؤسسة واستقرارها المالي أو استمرارية وجودها.

إن موضوع المخاطر وادارتها من المواضيع التي شغلت فكر الكثير من الباحثين والأكاديميين على حدٍ سواء، نظراً لما لها من أثر جوهري في سلامة واستقرار المنشآت التجارية والمؤسسات المالية، وقد ازدادت أهمية إدارة المخاطر بعد اندلاع الأزمات المالية المتتالية التي عصفت بالنظام المالي والمصرفي العالمي، ما استوجب ظهور صناعة مالية مبتكرة تحمي المنشآت من المخاطر المختلفة عُرفت بصناعة إدارة المخاطر لها منتجوها وأدواتها وأسواقها.

ونتيجة التطور الكبير الذي حصل في بيئة الأعمال المصرفية خلال العقود الأخيرة وتصدرها لأنشطة القطاع الاقتصادي، حيث أصبحت المصدر الأول لتمويل المشاريع الاقتصادية من خلال منح الائتمان للعملاء، ولم يتوقف عمل المصارف عند عمليات الإيداع ومنح القروض بل ازداد حجمها وتعددت أفرعها ضمن البلد الواحد أو خارجه ولا سيما مع ظهور العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها وأصبحت تدخل في مجالات الاستثمار في جميع القطاعات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والصناعية الأمر الذي رافقه زيادة في المخاطر المرافقة لهذه الأعمال وخصوصاً مع ازدياد المنافسة والتطور التكنولوجي الكبير وتشعب العمليات المصرفية مما جعل نجاح هذه المصارف مرتبط بقدرتها على تحديد هذه المخاطر ومعرفة أسبابها ومعالجتها وتخفيضها لأدنى حد ممكن.

أولاً: مفهوم المخاطر وتعريفها

يعرف الخطر من المنظور القانوني: على أنه احتمالية وقوع حادث ما مستقبلاً أو حلول أجل غير محدد في العقد خارج عن إرادة المتعاقدين ما قد يهلك الشيء بسبه أو يحدث ضرراً منه.

يعرف الخطر من وجهة نظر التأمين: بأنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين صاحبا العقد.

يعرف الخطر من المنظور المالي: بأنه إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع.

وبالتالي يمكن أن نضع تعريف للخطر:

احتمالية وقوع حدث غير متوقع في المستقبل يؤدي إلى حدوث خسارة أو انحراف أو نتائج غير مرغوبة تبعدنا عن الهدف الرئيس لعمل المؤسسة أو المشروع.

ثانياً: أسباب حدوث المخاطر المالية:

يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حدوث المخاطر المالية بالتالي:

1- تقلبات أسعار الفائدة والصرف.

2-السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.

3-التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

4-عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

5-عولمة الأسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعُد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

6-ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين.

7-الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها، خاصةً في حالة استخدامها من قبل المضاربين الساعين لتحقيق أرباح سريعة دون التحوط.

8-المنافسة الشديدة وما ينتج عنها من انخفاض الأرباح.

9-القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.

ثالثاً: أنواع المخاطر

يوجد عدة طرق لتصنيف المخاطر وتقسيمها، وغالياً ما يتم الاعتماد على الزاوية التي يتم من خلالها النظر للخطر:

- **تصنيف المخاطر حسب طبيعة النشاط:**

١- المخاطر المالية (Financial Risks):

هي المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المنشأة، وتعّبر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقق الهدف المالي، وكثيراً ما تكون المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة والعكس بالعكس.

أمثلة على المخاطر المالية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر تقلب أسعار الصرف، مخاطر تقلب أسعار الفائدة)

2- المخاطر غير المالية Non-Financial Risks:

تعرف المخاطر غير المالية بأنها الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة والأحداث الخارجية وقد زاد الاهتمام بها في الفترة الأخيرة نتيجة زيادة الخسائر الناتجة عنها.

أمثلة على المخاطر غير المالية: (مخاطر التشغيل، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر السياسية).

- **تصنيف المخاطر حسب مصدر النشاط:**

١- **المخاطر الخارجية:** هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة في بلد معين، وبالتالي هي نتيجة للتغيرات التي طرأت في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي أثرت على السوق.

٢- **المخاطر الداخلية:** وهي المخاطر التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما وبالتالي هي نتيجة تغيرات بأذواق المستهلكين أو إضراب العمال أو الأخطاء الإدارية والدعاوى القضائية على المنشأة.

رابعاً: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية:

تتعدد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث المخاطر المصرفية والتي تسبب حدوث خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمارات البنك ومن هذه العوامل:

١- **العوامـل البيئيـة:** المخـاطر البيئـة تـؤثر علـى عمـل المصـارف باعتبارهـا منشـأة قانونيـة ولكـون معظـم أنشـطة المصـرف تعمـل ضـمن نظـام مفتـوح وبالتـالي فهـي تتـأثر بالبيئـة المحيطـة بهـا وتؤثر بها ومنها:

- **المخـاطر التشـريعية:** وتشـير إلـى تـأثيرات تشـريعات الـدول التـي تعمـل فيهـا المصـارف والتـي يجـب أخـذها فـي الاعتبـار عنـد تقيـيم المخـاطر وتشـمل هـذه المخـاطر السياسـة المتعلقـة بالتعريفـات الجمركيـة وحصـص الاسـتيراد والضـرائب والاعانـات وأي أمـور أخـرى تـؤثر علـى جـودة وجـدوى الاسـتثمار وكـذلك المطالبـات القانونيـة، ويجـب علـى إدارة المصـارف أن تكـون علـى معرفـة كاملـة ودقيقـة بتشـريعات الـدول التـي سـتفتح فـروع فيهـا وبـالأخص معرفتها الدقيقة لقوانين وتشريعات لحماية عملائها في هذه الدول التي لديها فروع عندها.
- **المخـاطر الاقتصـادية:** إن المخـاطر المرتبطـة بهـا تكـون مترافقـة مـع عوامـل الاقتصـاد القـومي والـدولي والتـي يمكـن أن تـؤثر علـى أداء المصـارف سـواء كـان بصـورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة وبـالأخص أن ظـروف العولمـة قـد غـزت دول العـالم وحولـت العـالم كلـه إلـى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها عبر اتصال أو نقاط اتصال بسيطة.
- **مخـاطر المنافسـة:** وهـذه المخـاطر ظهـرت نتيجـة ظهـور منتجـات جديـدة وابتكـار خـدمات جديـدة مـن خـلال آليـات ووسـائل مختلفـة لتقـديم أفضـل الخـدمات المصـرفية للعمـلاء مـن الصـيرفة التقليديـة إلـى الصـيرفة الإلكترونيـة بالإضـافة إلـى أن قطاعـات كثيـرة غيـر مصـرفية دخلـت مجـال المنافسـة. كشـركات التـأمين وشـركات الاسـتثمار المـالي ودوائـر التقاعـد والضمان الاجتماعي ومؤسسات الاتصالات لما لها من تعامل واسع مع الجمهور.

- **مخـــاطر رقابيـــة:** وهـذا النـوع مـن المخـاطر بـرز مـن خـلال عـدم تطبيـق بعـض الإجـراءات الرقابيـة مـع بعـض قواعـد العمـل المصـرفي التـي تجعـل المصـرف فـي وضـع غيـر تنافسـي مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا المصرف.

٢- **العوامـل التـي تتعلـق بـالمورد البشـري:** هـذه المخـاطر تحـدث بسـبب سـوء الإدارة وضـعفها وعدم أهليتها ومن أصنافها:

- **مخـــاطر الاخـــتلاس والاحتيـــال:** وتشـمل سـوء الإدارة وعـدم نزاهتهـا والكثيـر مـن التصـرفات غير المنضبطة مما ينعكس سلباً على الأداء المصرفي في جميع أنشطته وفعالياته.
- **المخـــاطر التنظيميـــة:** إن موضـوع الربحيـة فـي المصـارف يعتبـر أحـد أهـم عناصـر تقيـيم الوضـع المـالي للمصـارف ويتـأثر مسـتوى الربحيـة بدرجـة متانـة ودقـة نظـام الضـبط الـداخلي والتـدقيق الخـارجي والإفصـاح الـدقيق والكـافي عـن مؤشـرات الربحيـة أو عـن قيـاس كفايـة رأس المـال ومـدى تـأثير المخـاطر المعينـة علـى تلـك المؤشـرات بحيـث يعتبـر مؤشـر هـام علـى شـفافية الإدارة وتطلعاتهـا المسـتقبلية لتحقيـق هـدف الربحيـة علـى أن لا ننسـى متطلبات السيولة الكافية والأمان اللازمين.
- **مخـــاطر الكفـــاءة:** وهـي تلـك المخـاطر التـي تجعـل إدارة المصـرف تفتقـر إلـى الكفـاءة والمقـدرة بالتعامـل والتعـايش مـع التغيـرات البيئيـة فـي الوسـط المصـرفي ممـا يجعلهـا لا تسـتطيع اتخـاذ قـرارات اسـتثمار صـائبة وسـليمة وتضـيع فـرص اسـتثمارية مـن خـلال الجهـل ونقـص الكفـاءة والخبـرة وعـدم الاهتمـام بمعـايير لجنـة بـازل للرقابـة المصـرفية مـن ناحيـة الأداء المصـرفي والاسـتثماري للمصـرف وعـدم المقـدرة فـي إدارة مصـادر التمويـل وتوظيفـه في مجالات استثمارية جيدة.

خامساً: أنواع المخاطر المصرفية:

نظراً لطبيعة عمل المصرف وتنوع المحيط الذي تعمل به المصارف وتنوع الأنشطة المصرفية فإن عمليات المصرف تتحمل مخاطر كبيرة ومتنوعة ومن هذه الأنواع التي ستناولها:

١- **المخاطر الائتمانية:** وهي من أهم المخاطر الملازمة للنشاط المصرفي والمقصود بها خطر الزبون أو خطر القرض. تعّرف هذه المخاطر بأنها الخسارة الناتجة عن تأخر أو عدم اكتمال تنفيذ التزامات المدين المالية وفقاً لشروط عقد الائتمان. أو هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف عندما يحين موعد الدفع.

ومن الملاحظ أن هذه الشروط لا تتمثل فقط بالالتزام المالي والمتمثلة بسداد مبلغ الائتمان مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، لكن تمتد لتشمل أيضاً الالتزام بتوجيه مبلغ الائتمان وفقاً لما حدده عقد منح الائتمان، وكمثال على ذلك: قد يمنح المصرف مبلغ الائتمان لعميل من أجل ممارسة نشاط تجاري محدد في عقد منح الائتمان في حين أن العميل لا يلتزم بهذه الأنشطة المحددة في العقد ويوجه المبلغ لممارسة أنشطة أخرى.

٢-**مخاطر السيولة:** وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها. أو هي احتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة.

ويحدث خطر السيولة من مصدرين رئيسيين:

- المصدر الأول: عدم قدرة المصرف على تحقيق عملية التوافق بين أجال استحقاق الأصول والخصوم.
- المصدر الثاني: صعوبة الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة لتغطية الالتزامات.

ومثال على ذلك: تغير مفاجئ في سلوك المودعين وتعرض البنك لسحب غير متوقع من عملائه.

٣- مخاطر السوق: تعكس مخاطر السوق الحساسية للتغيرات السلبية أو غير المرغوبة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأصول، مسببة بذلك خسائر في الأرباح أو في رأس المال، وبالتالي تُعبر مخاطر السوق عن حالة عدم اليقين بالقيمة السوقية المستقبلية للأصول والخصوم ناتجة عن حالتين اثنتين: ترتبط الحالة الأولى بوضع الاستثمار أي انخفاض قيمة استثمار معين وفقاً لتغيرات خاصة بقطاع استثماري دون غيره من القطاعات، في حين تتعلق الحالة الثانية بالوضع العام للسوق.

٤-مخاطر أسعار الصرف: يعَّرف سعر الصرف بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.

أما خطر سعر الصرف هو الخسارة المباشرة المحتملة أو الخسارة غير المباشرة في التدفقات النقدية للشركة، والأصول والخصوم، وصافي الربح، وبالتالي القيمة السوقية للأسهم نتيجة تحرك سعر الصرف.

مثال على ذلك: المصرف لديه عمليات بالعملة الصعبة كالقروض والديون وبالتالي يحدث خطر سعر الصرف عندما يحدث تغير في أسعار العملات التي تمت بها هذه العمليات مقابل العملة الوطنية التي يتعامل فيها المصرف.

٥- مخاطر أسعار الفائدة: تحدث هذه المخاطر نتيجة تغير أسعار الفوائد وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما.

إن تقلب أسعار الفائدة صعوداً وانخفاضاً يدل دلالة واضحة إلى تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف بسبب تقلبات أسعار الفائدة وبالتالي حدوث خطر أسعار الفائدة وإن

المقياس الأهم فيها هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، حيث أن هذه النسبة تعكس لنا المخاطر التي يتحملها المصرف من خلال التنبؤ باتجاه أسعار الفائدة المستقبلية وبالأخص خلال التقلب الكبير لأسعار الفائدة.

٦- **مخاطر التشغيل:** تُعَرف لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر التشغيل على أنها "الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية". فهي تغير في سياسات التشغيل التي يتبعها المصرف أو المتعلقة بالعنصر البشري.

حيث أكدت اللجنة على أهمية مخاطر التشغيل ودراستها والبحث عن مسبباتها إلى جانب مخاطر السوق والائتمان نظراً للخسائر الكبيرة الناتجة عنها. حيث أكدت إحدى الدراسات أن نسبة هذه المخاطر من رأس المال الاقتصادي تتراوح بين ١٥٪ حتى ٢٥٪ من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف.

٧-**المخاطر الاستراتيجية:** تعرف بأنها المخاطر الحالية أو المحتملة على الأرباح ورأس المال الناتجة عن القرارات السلبية أو التنفيذ غير المناسب للقرارات، أو عدم الاستجابة للمتغيرات في بيئة العمل الداخلية أو الخارجية. فهي تحدث في ظل غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك وقد تؤدي إلى خسارة عملائه.

مثال: تنبؤات غير دقيقة لتطور السوق وحاجة العملاء.

٨- **المخاطر السياسية:** تحدث هذه المخاطر بنسبة كبيرة بالنسبة للمنشآت والمصارف الدولية التي تنتشر فروعها في بلاد مختلفة، ولقد أخذت المخاطر السياسية أو ما يعرف بمخاطر الدولة بعداً متزايداً في دراسة المخاطر خصوصاً بعد مجموعة من الأحداث التاريخية تمثلت بدايةً في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وأزمة النفط عام ١٩٧٣ وما واكبته المتغيرات

السياسية حتى يومنا هذا. وتعّرف المخاطر السياسية بأنها "الخسائر الناتجة عن التغيرات في بيئة الأعمال والمستمدة من التغيرات السياسية مما يؤثر سلباً على أرباح وأهداف المصرف".

٩- المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي تحدث نتيجة تطبيق المصرف القوانين والقواعد والضوابط المقررة بشكل غير صحيح أو بطريقة مخالفة لما يجب أن تكون عليه وخاصة الحالات المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

١٠- مخاطر التكنولوجيا: وهي المخاطر المرتبطة بأنظمة التشغيل وبرامج معالجة المعلومات لدى المصرف وتحدث هذه المخاطر بانخفاض مستوى الأمان التقني أو بسبب تقادم البرمجيات المستخدمة أو حدوث اختراق فيها ولا سيما مع التطور التكنولوجي الكبير والمتسارع.

١١- مخاطر السمعة: والتي تحدث في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تأدية خدماته بالجودة المطلوبة وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لجميع الأنشطة.

انتهت المحاضرة